المحور الأول : الكتلة النقدية ومقابلاتها

المحاضرة الأولى: الكتلة النقدية وسيولة الاقتصاد

أولا: الكتلة النقدية

1- تعريف الكتلة النقدية

تعرف الكتلة النقدية بأنها: "كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات."

2- هيكل الكتلة النقدية:

2-1- الأموال النقدية الجاهزة :

تتألف الأموال النقدية الجاهزة من الموجودات المالية المستعملة كوسائل دفع مباشرة في العمليات التجارية، دون إشعار أو تحويل مسبق إلى شكل آخر من أشكال النقود، وتشتمل النقود الجاهزة على:

- **النقود الورقية المتداولة**: وتشمل أوراق مصرفية في تداول الجمهور؛

- **القطع النقدية (نقود التجزئة)**: الموضوعة في التداول، التي تصدرها الخزينة لها قوة إبراء محدودة، لا يمكن للفرد أن يسدد بها دينا عليه إلا بنسبة مبلغ أقصى محدود، ولا تعتبر السبائك والذهب في عداد نقود بالتجزئة؛

- ودائع تحت الطلب (نقود كتابية): هي حسابات تحت الطلب مفتوحة باسم المشروعات والأفراد.

2-2- الأموال شبه النقدية الجاهزة

تشتمل هذه الكمية المجمعة على التوظيفات السائلة لأجل قصير بإدارة المؤسسات المالية والمصرفية والودائع لأجل في الخزينة ، و تتمتع وسائل الدفع هذه ببعض الخصائص التي تميزها عن الأموال الجاهزة :

-قبل استخدامها كوسيلة لتسوية العمليات، يقتضي تحويلها إلى أحد أشكال الأموال النقدية الجاهزة؛

-هي توظيفات لأجل قصير مدفوعة الفوائد؛

-هي لا تخص إلا المؤسسات المالية المصرفية والخزينة العامة، تستبعد منها التوظيفات في صناديق الادخار.

ثانيا: سيولة الاقتصاد:

لتقدير إجمالي موارد الاقتصاد السائلة يتوجب الإضافة إلى الأموال الجاهزة النقدية موارد الإدخار السائل القابل للتحويل بسهولة إلى نقد

1- المجمعات النقدية:

لتحديد عرض النقود يجب التأكيد على المجمعات التالية:

-**المجمع M1**: ويضم الموجودات التمويلية الجاهزة مباشرة للإنفاق، وتعد القياس الأضيق والأكثر سيولة في مجموع العرض النقدي، وبالتالي فإنها تؤكد الوظيفة التقليدية للنقود كوسيلة

للتبادل، وتشمل الأوراق النقدية ونقود التجزئة و الودائع تحت الطلب في الحسابات الجارية وحساب الشيكات

-**المجمع M2** : يعرف أحيانا بمصطلح السيولة المحلية ويتكون من النقد المتداول في أيدي الجمهور والودائع تحت الطلب الجارية مضاف لها الودائع لأجل في المؤسسات المصرفية والخزينة (مثلا دفاتر الادخار)

-**المجمع M3** : الإضافة إلى الودائع لأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية المصرفية هناك نوع آخر من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، أو سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية أو سندات الخزينة العمومية على الوثائق والتي تشبه سندات الصندوق والتي تصدرها البنوك التجارية ومن الأهمية الأخذ بعين الاعتبار أنه رغم عدم وجود رقابة وثيقة على هذه المؤسسات إلا أن لهذه الودائع دور كبير في عرض النقود ومشاكله خاصة التضخم، وعلى هذا الأساس يمكن إضافة الودائع لأجل لدى المؤسسات غير المصرفية ويرمز لها بالرمز) S) إلى المجمع النقدي) M2) للحصول على المجمع النقدي) M3) الذي يمثل السيولة الكلية للاقتصاد في لحظة معينة .

-**المجمع M4**: يتضمن بالإضافة إلى M3 أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير الماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة لدى الأعوان غير الماليين.

2- مجمعات التوظيفات المالية غير النقدية:

قررت المصالح الإحصائية في بنك فرنسا بإعادة ترتيب مختلف الأصول غير النقدية إلى مجموعات جزئية مختلفة، و المتجانسة قدر الإمكان حسب مميزاتها الخاصة وحسب درجة انخفاضها مع الموجودات النقدية وبالتالي فإن التوظيفات غير المالية هي:

-**الادخار p1** : يشمل الادخار التعاقدي (برامج الادخار الكلي وبرامج الادخار الشعبي)؛

-سندات الرسملة التي تعرضها شركات التأمين .

-**الادخارp2**: يشمل جميع التوظيفات (سندات)؛ الاحتياطات النقدية للتأمين .

-**الادخار p3** : يشمل جميع التوظيفات كأسهم.

على ضوء ما تقدم نلاحظ أن الأجهزة الرئيسية التي تقوم بإصدار النقد هي :

-البنك المركزي يصدر النقود القانونية (الورقية)

-البنوك تقوم بإصدار النقد الكتابي وشبه النقد

- الخزينة العمومية تقوم بسك كسور النقود (نقود التجزئة)وتقوم في بعض البلدان بإدارة الحسابات الجارية M_1 إضافة إلى باقي الحسابات لأجل M_2 وبإصدار سندات الخزينة M_3.

المحاضرة الثانية :مقابلات الكتلة النقدية

أولا: مفهوم مقابلات الكتلة النقدية

تعتبر كمية النقود المتداولة في الاقتصاد التزاما على المؤسسات المصدرة لها "البنك المركزي"، البنوك التجارية، الخزينة العمومية اتجاه الوحدات الاقتصادية (مشروعات وعائلات) إلا أن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف الوحدات الاقتصادية لا يتم دون مقابل هذا المقابل مصدره العمليات الاقتصادية الحقيقية، فمن يحوز مبلغا نقديا سواء كان قانونيا أو كتابيا من واجبه المساهمة في إنتاج هذا الاقتصاد.

ويمكن تعريف عناصر المقابلة للكتلة النقدية بأنها مجموع التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والتي تبدو كمصدر لخلق النقد، وتشمل:

-الذهب والعملات الصعبة.

-تسليفات للخزينة

-قروض للاقتصاد الوطني(أسر ومشروعات).

ويمكن توضيح باستخدام ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي كما يلي:

جدول رقم (01) ميزانية البنك المركزي

الأصول(الموجودات)	الخصوم (المطلوبات)
ذهب وعملات أجنبية **OD**	الأوراق النقدية**B**
قروض للخزينة العامة**CTP**	الاحتياطات الإجبارية**RO**
إعادة تمويل الاقتصاد**Ref**	

جدول رقم (02) ميزانية القطاع المصرفي

الأصول	الخصوم
الاحتياطات الإجبارية **RO**	الودائع**D**
قروض للاقتصاد **C**	إعادة تمويل الاقتصاد**Ref**

عند دمج الميزانيتين تتشكل الكتلة النقدية وكافة العناصر المقابلة لها كما يلي:

مجموع الأصول = مجموع الخصوم

OD +CTP+ Ref+ RO+C=B+ RO+ D+ Ref

OD+ CTP+ C =B+D

أي: الكتلة النقدية= المقابل للكتلة النقدية

وتظهر الميزانية المجمعة للنظام المصرفي بالشكل التالي:

جدول رقم (03): الميزانية المجمعة للنظام المصرفي

الأصول	الخصوم
المقابل للكتلة النقدية ذهب وعملات أجنبية **OD** قروض للخزينة **CTP** قروض للاقتصاد **C**	**الكتلة النقدية** الأوراق النقدية **B** الودائع**D**

ثانيا: العناصر المقابلة للكتلة النقدية

بناءا على ما تقدم يمكننا القول أن مقابلات الكتلة النقدية تمثل مجموع الأصول غير النقدية الموجودة بحوزة النظام المصرفي، وسنأتي على شرح كل مقابل على حدى فيما يلي:

1- المقابل ذهب و عملات صعبة :

يرجع الاعتماد على الذهب كأحد أهم مقابلات الكتلة النقدية لطبيعة الذهب ذاته، لأنه يتمتع بخاصية مزدوجة، فالذهب عنصر من عناصر الرصيد النقدي بالنسبة للمدفوعات الاستثنائية وفي نفس الوقت يعتبر مقابلا وغطاء للأرصدة بالنسبة للمدفوعات العادية وهذا ما يفسر في جانب الخصوم يصبح الذهب من العناصر المؤثرة في كمية وحركة وسائل الدفع، وغالبا ما يكون هذا العنصر قيدا أو ضمانا ضد الإسراف في إصدار وسائل الدفع الأخرى [1] ، و يعتبر الذهب من بين مصادر القاعدة النقدية ويترتب على الزيادة في حيازته زيادة مساوية في القاعدة النقدية

و يمتلك كل بلد إضافة إلى رصيد ذهبي رصيد من العملات الأجنبية تتطلبها المبادلات التجارية الخارجية ليتمكن من تمويل ما يستورده من سلع وخدمات .ويكون مصدر هذه العملات تصدير السلع والخدمات أو جلب الاستثمارات الخارجية أو حصوله على قروض أو مساعدات من الخارج أو عن طريق ودائع أجنبية في البنوك الوطنية، إضافة إلى فوائد ورؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج وعوائد اليد العاملة المهاجرة .كما يمكن لهذه العملات أن تتسرب إلى الخارج إذا تم استيراد سلع وخدمات أجنبية أو تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، إضافة إلى دفع فوائد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلاد وتحويلات اليد العاملة الأجنبية [2].مما سبق يتضح أن هناك

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، **النقود والبنوك في الاقتصاد**، دار المعرفة، القاهرة، مصر، 1996 ،ص. ص. 113 -115

[2] محمد الشريف إلمان، مرجع سابق، ص.67.

علاقة بين رصيد ميزان المدفوعات وحجم العرض النقدي المتداول، فإذا حقق ميزان المدفوعات فائض سوف يزيد رصيد الذهب والعملات الأجنبية ما يعني زيادة في العرض النقدي، أما إذا حقق عجز سوف يؤدي إلى تخفيض هذا الرصيد ويتسبب في انخفاض الكتلة النقدية.

2- القروض المقدمة للخزينة:

في ظل تزايد حجم نفقات الدولة يمكن أن يطرأ عجز في ميزانية الحكومة، مما يوجب عليها البحث عن كيفية تمويل هذا العجز .في هذه الحالة تقوم الخزينة العمومية بإصدار أوراق دين حكومية (سندات الخزينة أو أذون الخزينة) وطرحها في السوق النقدية للاكتتاب، وهنا يمكن أن يتحصل عليها البنك المركزي أو البنوك التجارية أو الجمهور فإذا اكتتب من طرف البنك المركزي يصدر مقابلها نقدا قانونيا، أما إذا تحصلت عليها البنوك التجارية أو الجمهور سيعيدان خصمها لدى البنك المركزي و مقابل ذلك يتحصلان على نقد قانوني.

3- القروض المقدمة للاقتصاد:

لضمان سير النشاط الاقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بمنح قروض لتمويل مختلف المشاريع والنشاطات الاقتصادية انطلاقا من المبالغ المودعة لديها و توظيفاتها، أو قد تلجأ إلى البنك المركزي الذي يمكنها من إعادة خصم الأوراق التجارية أو منحها قروض بصفته المقرض الأخير للنظام المصرفي، وتعتبر هذه القروض من أهم العناصر المفسرة لأسباب الإصدار النقدي والأكثر تأثيرا على الكتلة النقدية .لذلك تولي لها السلطات النقدية اهتماما كبيرا وتتدخل في توجيه هذه القروض، إذ أن المبالغة في منحها ينتج عنه زيادة في كمية النقد وظهور التضخم ، وباختصار لكل ما سبق فالبنك المركزي يعتمد في عملية الإصدار على مجموعة من الحقوق التي يمتلكها والتي تعد من أهم المؤثرات في حجم العرض النقدي.